إعداد التنبؤات في الممارسة العملية

بناء القدرات في مجال تحليل السياسات الاقتصادية الكلية

قيمة الأطر الاقتصادية الكلية

تعتمد جودة القرارات الاقتصادية على جودة التحليلات. وللتصدي لقضايا مثل تقلبات التضخم، وارتفاع مستويات الدين، وتباطؤ النمو، على البلدان إدراك آلية عمل اقتصاداتها واتجاهاتها المستقبلية.

ولهذا الغرض، يعمل معهد تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي مع المؤسسات الحكومية عن كثب لتعزيز قدرتها على إعداد التنبؤات وتحليل خيارات السياسات، مما يساعدها على بناء أطر اقتصادية كلية تلبي احتياجاتها المتغيرة وتعديلها حسب الظروف وتوظيفها بفعالية.

والإطار الاقتصادي الكلي هو عبارة عن أداة ذات هيكل واضح الغرض منها مساعدة صناع السياسات في فهم الروابط بين المتغيرات الاقتصادية، مما يسمح لهم بصنع قرارات مستنيرة.

ومن خلال تقديم الدعم اللازم لإعداد أدوات عملية لضمان سلامة التحليل، يساعد معهد تنمية القدرات في تزويد صناع السياسات بالقدرات التالية:

- تحسين عملية صنع القرارات المستنيرة
- إعلان السياسات بمزيد من الوضوح
- تعزيز صلابة المؤسسات

لغة مشتركة من أجل تعزيز الحوار حول السياسات

تعتمد برامج الصندوق ورقابته اعتمادا كبيرا على أطر الاقتصاد الكلي التي تتضافر بقوة مع المساعدة الفنية لتمكين الجانبين من استخدام لغة مشتركة. فعبر تقديم المساعدة الفنية في مجال أطر الاقتصاد الكلي، يقوى التعاون بين السلطات الوطنية وفرق الصندوق، مما يتيح للطرفين استخدام أدوات تحليلية متشابهة. ويؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز الحوار حول السياسات وزيادة كفاءته.

نبذة تاريخية حول جهود تنمية القدرات

بمرور الوقت، وبناء على احتياجات البلدان المستفيدة، تحول دور معهد تنمية القدرات من تقديم التدريب في القاعات الدراسية إلى مزيج من المساعدة الفنية والتدريب الموجه وتعلم الأقران، مما ساهم في تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية. ويعكس هذا التحول الطلب المتزايد على الدعم العملي في عدد من المجالات، مثل إعداد التنبؤات الاقتصادية الكلية وتحليل السياسات، التي يضطلع فيها المعهد بدور رائد في إطار استراتيجية الصندوق الأوسع نطاقا بشأن تنمية القدرات.

وفي ظل التطورات التي يشهدها العالم، يدمج المعهد أحدث الابتكارات في نطاق عمله، مثل تقنيات التعليم الافتراضي القائمة على الذكاء الاصطناعي والتعلم المختلط، للوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين وتعزيز تأثيره.

١٩٦٤

إنشاء معهد صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان على بناء مهاراتها التحليلية الأساسية في مجال سياسات الاقتصاد الكلي وإدارته، بما في ذلك أطر الاقتصاد الكلي.

١٩٩٢

إطلاق معهد فيينا المشترك الذي يشكل **نقطة بداية الدعم الإقليمي الموجه**. واليوم، تقدم شبكة عالمية مكونة من ١٧ مركزا إقليميا لتنمية القدرات مساعدات مخصصة أقرب إلى احتياجات البلدان.

٢٠١٢

تعديل مسمى معهد صندوق النقد الدولي إلى معهد تنمية القدرات تعبيرا عن **تحول دوره من مجرد التدريب إلى تقديم مساعدة فنية مهيكلة وعملية** - انعكاسا لزيادة الحاجة إلى دعم أعمق وأكثر ارتباطا بالواقع العملي.

٢٠١٤

تعديل المنهج التدريبي للتصدي للتحديات العالمية الناشئة، مثل الأزمات المالية، والمخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، والتحول الرقمي.

٢٠١٦

استحداث برامج تدريبية موجهة تسمح **بالتعلم أثناء العمل** في البيئة المؤسسية الفعلية.

٢٠٢٤

بدء تنفيذ **برامج التعلم المدعومة بالذكاء الاصطناعي** للوصول إلى المزيد من المستفيدين، وتصميم التدريب حسب الاحتياجات الشخصية، وتعزيز أثر التعلم في العالم الحقيقي.

منهج موحد لبناء القدرات في مجال الاقتصاد الكلي

تتضافر جهود معهد تنمية القدرات في مجال التدريب الاقتصادي الكلي والمساعدة الفنية من أجل بناء قدرات دائمة. ويساهم التدريب والتعلم عبر الإنترنت في تزويد المسؤولين بالمهارات الأساسية في مجال إعداد التنبؤات وتحليل السياسات، في حين تمكن المساعدة الفنية المؤسسات من تطبيق هذه المهارات عبر مجموعة من الأدوات المخصصة والدعم العملي.

ويُسترشد بمشروعات المساعدة الفنية في تصميم البرامج التدريبية، كما يساهم التدريب في زيادة جاهزية المسؤولين للمشاركة في برامج المساعدة الفنية المتعمقة. ويشكل مزيج التدريب والمساعدة الفنية إطارا متماسكا لتعزيز صنع السياسات ودعم الاعتماد الذاتي على المدى الطويل.

المساعدة الفنية عبر التدريب

يمتلك معهد تنمية القدرات أكثر من **٦٠ عاما من الخبرة في مجال تقديم التدريب**، ويتميز بفهمه الدقيق لاحتياجات تنمية القدرات ويدمج هذه الرؤية في إطار برامج المساعدة الفنية. ويؤكد منهجه على **الأدوات العملية** التي تساعد السلطات في فهم الصورة الاقتصادية الكاملة عن كثب وإيصالها للجمهور. كذلك يتعاون المعهد عن قرب مع إدارات الصندوق الأخرى لضمان اتساق الدعم المقدم مع مشورة الصندوق الأوسع نطاقا بشأن السياسات، **وتضافر جهوده مع أنشطة الرقابة والإقراض** لمساعدة البلدان في بناء قدرات دائمة لإدارة اقتصاداتها.

والمعهد لا يوفر الأدوات فحسب، بل يطبق مجموعة من المبادئ الإرشادية ويعمل مع السلطات على تطوير ما يلزمها من قدرات وأدوات. والهدف من ذلك ليس تقديم الدعم الدائم، ولكن تحقيق الاعتماد الذاتي على المدى الطويل.

مبادئ إرشادية لضمان فعالية التأثير

منهج عمل بقيادة البلد المستفيد

يقدم المعهد الدعم اللازم تحت قيادة السلطات من خلال برامج التدريب والمساعدة الفنية الموجهة.

حلول مصممة حسب الاحتياجات

تُعدَّل الأطر الاقتصادية الكلية لتتوافق مع سياق كل بلد وسياساته ذات الأولوية.

المساعدة الفنية عبر التدريب

يقدم المعهد تدريبا عمليا أثناء البعثات وفيما بينها بهدف تقوية القدرات وتعزيز الشعور بالملكية الوطنية.

التكامل مع السياسات

تُدمج أطر الاقتصاد الكلي في عمليات صنع السياسات لتزويد السلطات بالمعرفة والدعم اللازمين لصنع القرارات الاقتصادية.

بناء قدرات دائمة

يعمل المعهد على تزويد السلطات بالقدرات اللازمة لتعديل النماذج والأدوات واستخدامها باستقلالية تامة، عبر توثيق هذه النماذج والأدوات في صورة أدلة وإرشادات لضمان الاستمرارية والاستدامة – بما في ذلك أثناء الانتقالات الوظيفية.

تعلم الأقران

تربط مجموعات الممارسة بين المسؤولين عبر البلدان لتشجيع التعلم المشترك والشراكات طويلة الأجل.

المساعدة الفنية للبنوك المركزية ووزارات المالية والاقتصاد عبر أطر الاقتصاد الكلي

الأهداف	تصميم نظم إعداد التنبؤات وتحليل السياسات
إعداد التنبؤات الاقتصادية الكلية، وتحليل السياسات، والتواصل	**أطر الاقتصاد الكلي** • أطر البرمجة المالية • أطر البرمجة المالية المعززة بالنماذج • النماذج شبه الهيكلية • النماذج الهيكلية (نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي)
تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين العام	**الأدوات الداعمة** • أدوات ديناميكية الدين العام • أدوات إعداد التنبؤات الآنية وقريبة المدى • تحليل الناتج الممكن
دمج المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية والروابط المالية الكلية في أطر الاقتصاد الكلي	• المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية وآثار الاستثمارات التكيفية

فهم احتياجات البلدان

يتعاون معهد تنمية القدرات مع طائفة واسعة من المستفيدين على اختلاف أولويات سياساتهم وسياقاتهم المؤسسية، بما في ذلك وزارات المالية والبنوك المركزية والمجموعات التابعة لهيئات متنوعة. ويتشكل عمل المعهد في ضوء مختلف هذه السياقات والأهداف والتحديات التي تواجه المستفيدين، سواء المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي الكلي، أو تخطيط المالية العامة، أو القضايا الهيكلية.

من التصميم إلى التنفيذ

الخطوة ١

تلقي طلب البلد

تقدم السلطات القطرية طلب الحصول على المساعدة الفنية

السلطات القطرية ← المقر الرئيسي للصندوق | المراكز الإقليمية

الخطوة ٢

المراجعة الأولية والتقييم المسبق

التقييم المبكر للطلب، وتقييم مدى توافر التمويل اللازم، والتنسيق بين طلب البلد والدعم المحتمل

المقر الرئيسي للصندوق + المراكز الإقليمية

الخطوة ٣

دراسة الاحتياجات والتقييم

مراجعة مشتركة لتحديد الأولويات الفنية وتصميم نطاق الدعم حسب الاحتياجات.

المقر الرئيسي للصندوق + المراكز الإقليمية

الخطوة ٤

المشاركة في تصميم خطة العمل

الاشتراك مع السلطات في وضع خطة عمل ذات إطار زمني واضح

المقر الرئيسي للصندوق + المراكز الإقليمية

الخطوة ٥

تصميم الأدوات وتنفيذها

وضع وتنفيذ نماذج وأدوات تلبي الاحتياجات المقررة.

المقر الرئيسي للصندوق + المراكز الإقليمية

الخطوة ٦

إنجاز المشروع

تحقيق النتائج المرجوة ةتسليم الأدوات إلى السلطات.

السلطات القطرية + المقر الرئيسي للصندوق

الخطوة ٧

المراقبة والتقييم

المتابعة وإبداء الرأي لقياس النتائج وضمان الاستمرارية

المقر للصندوق + السلطات القطرية

من الأطر إلى النتائج

منغوليا

وزارة المالية

بدعم من معهد تنمية القدرات، طورت وزارة المالية المنغولية قدرتها على إعداد التنبؤات باستخدام **النموذج الشامل للتوقعات التكيفية**. ونجحت إدارة بحوث القطاع المالي والمالية العامة في تحسين التوقعات وإعداد سيناريوهات بديلة، مما أدى إلى زيادة مصداقية التوقعات والموافقة على تعيين عشرة محللين جدد.

وبفضل الشعور القوي بالملكية الوطنية، والتدريب المخصص، والتعاون الوثيق مع البنك المركزي، أصبح الإطار الجديد جزءا من عملية تخطيط الميزانية متوسطة الأجل – وإحدى أهم أدوات تحليل سياسة المالية العامة في الوقت الحالي.

> النموذج الشامل للتوقعات التكيفية هو الأداة الأساسية المستخدمة في تحليل السياسات وإعداد التوقعات بوزارة المالية.
>
> ونقدر [للصندوق] الإشادة بجهود الوزارة في تنفيذ المساعدة الفنية. ويمكن للبلدان النظيرة حذو هذا المثال القيم.
>
> **زولبو غانبولد**
> مدير إدارة بحوث القطاع المالي والمالية العامة، وزارة المالية

موريتانيا

وزارة الاقتصاد والمالية واللجنة الوطنية للدين العام

ساعد معهد تنمية القدرات موريتانيا في تعزيز تحليل الدين باستخدام **أداة ديناميكية الدين العام** المصممة خصيصا للاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية. وقد مكنت الأداة الوزارة ولجنة الدين العام من إعداد توقعات مفصلة وتقارير قائمة على السيناريوهات، بما في ذلك الصدمات الناجمة عن أسعار السلع الأولية والكوارث الطبيعية.

وقد ساهم الشعور القوي بالملكية الوطنية، والتعاون داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا، في تنمية القدرات سريعا. وفي الوقت الحالي، أصبحت أداة ديناميكية الدين العام جزءا من إطار العمل المؤسسي من خلال إعداد تقارير دورية حول الدين العام.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

مجموعة متعددة الهيئات

تعزيزا لصنع السياسات في ظل الضغوط الاقتصادية، شكلت السلطات في جمهورية لاو المجموعة الأساسية المعنية بشؤون الاقتصاد الكلي بقيادة معهد البحوث الاقتصادية الكلية. وقدم معهد تنمية القدرات الدعم للمجموعة في بناء قاعدة بيانات مشتركة وتطويع **أداة أساسيات أطر الاقتصاد الكلي** المستخدمة حاليا عبر الهيئات في إعداد التنبؤات والتخطيط. وساهمت هذه الإصلاحات في تعزيز التنسيق ودمج التحليل الاقتصادي في ميزانية الدولة وخطط التنمية. ويمثل ذلك خطوة كبيرة نحو التعاون المؤسسي وفعالية السياسات.

غانا

البنك المركزي

طور بنك غانا قدرته على إعداد التنبؤات وتحليل السياسات من خلال مشروع المساعدة الفنية (نظام التنبؤ وتحليل السياسات). وصمم الخبراء مجموعة من الأدوات الأساسية لإعداد النماذج، ولا سيما نموذج التوقعات ربع السنوية، لإعداد التنبؤات الآنية وسيناريوهات السياسات والتوصيات. كذلك ساهم المشروع في تعزيز التواصل الداخلي والخارجي. وساعد التعاون المتواصل والدعم القوي من جانب الإدارة العليا في بنك غانا على دمج مشروع المساعدة الفنية في عملية السياسة النقدية، واتساق منهج غانا مع أفضل الممارسات المتبعة في البنوك المركزية.

نتقدم بخالص الشكر إلى صندوق النقد الدولي على الدعم القيم من خلال مشروع المساعدة الفنية الحالي الذي ساهم في إطلاق نظام التنبؤ وتحليل السياسات، وعلى الفرص المتاحة عبر معهد التدريب الإقليمي في سنغافورة التي مكنت موظفي البنك المركزي من الحصول على التدريب المتخصص وتطوير معلوماتهم ومهاراتهم الفنية الضرورية لدعم مشروع نظام التنبؤ وتحليل السياسات

رينولد مايكا موفيني
نائب المحافظ، البنك المركزي،
جزر سليمان

جزر سليمان
البنك المركزي

نجح البنك المركزي بجزر سليمان في تحديث عمليات السياسة النقدية عبر وضع إطار قوي لإعداد التنبؤات والتحليل باستخدام النماذج. وصمم الخبراء أدوات مهمة، بما في ذلك **أدوات إعداد التنبؤات الآنية وقريبة المدى ونموذج التوقعات ربع السنوية**، لإعداد التنبؤات الآنية وسيناريوهات السياسات. كذلك تضمن المشروع إعادة تصميم الإجراءات الداخلية، واستحداث جدول زمني رسمي لإعداد التنبؤات، وتشكيل لجنة فرعية تقنية تعمل تحت إشراف لجنة السياسات النقدية. وأمكن تعزيز التواصل الخارجي عبر الإعلان المسبق عن السياسات والبيانات الصحفية. وفي الوقت الحالي، أمكن دمج نظام التنبؤ وتحليل السياسات بالكامل ضمن عملية إعداد السياسات في البنك المركزي لدعم منهج مهيكل قائم على البيانات يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

الكوادر البشرية وراء هذا العمل

وراء كل مشروع فريق من الاقتصاديين ومستشاري السياسات المتمرسين الذين يتمتعون بخبرة عملية واسعة عبر عملهم في البنوك المركزية ووزارات المالية. وبفضل معرفتهم العملية، لا يقتصر معهد تنمية القدرات على دعم الجانب النظري فحسب، بل يقدم دعما متوازنا في المجالات المطلوبة لضمان تحقيق التقدم المرجو بكفاءة وفعالية.

خبراء المقر الرئيسي

يقودون العمل التحليلي والفني، ويتولون الإشراف الاستراتيجي والتعاون مع أهم الأطراف المعنية.

المستشارون الإقليميون

يقيمون في البلدان المستفيدة لتقديم المعلومات اللازمة عن السياق المحلي ووضع حلول مرنة تتوافق مع احتياجات البلد المعني، وبناء علاقات قوية مع أهم الأطراف المقابلة المحلية.

الخبراء المكلفون بمهام قصيرة الأجل

يقدمون الخبرة المتخصصة للتعامل مع مسائل فنية معينة، ودعم عمل فرق المقر الرئيسي.

الشراكات

يمتلك معهد تنمية القدرات شبكة واسعة من الشراكات العالمية لدعم جهوده في مجال تنمية القدرات:

مراكز تنمية القدرات الإقليمية

مراكز تنمية القدرات الإقليمية هي المسؤول الأول عن تقديم برامج التدريب والمساعدة الفنية المصممة حسب احتياجات البلدان الأعضاء. وهذه المراكز موزعة في مختلف أرجاء العالم لضمان الاستجابة السريعة للاحتياجات الفردية والمستجدة للبلدان الأعضاء.

الصناديق المواضيعية والقُطرية

الصناديق المواضيعية والقُطرية، مثل الشراكة العالمية للمالية العامة أو صندوق الصومال وصندوق أوكرانيا، تقدم موارد مرنة وموجهة في مجالات خبرة محددة حسب احتياجات البلدان.

الشركاء الثنائيون

الشركاء الثنائيون، مثل اليابان، يساهمون بحوالي الثلث في تمويل جهود صندوق النقد الدولي في مجال تنمية القدرات، مع التركيز غالبا على بلدان أو مناطق أو مشروعات بعينها – مثل برنامج التعلم عبر الإنترنت.

الشركاء الإقليميون

الشركاء الإقليميون، مثل مكتب أبحاث الاقتصاد الكلي ومعهد غرب إفريقيا للإدارة المالية والاقتصادية ومركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية، يوفرون أدوات مكملة للدعم المقدم من معهد تنمية القدرات للبلدان الأعضاء، وذلك عبر تسهيل تبادل المعرفة والمشاركة في استضافة البرامج التدريبية، وتعميق الروابط الإقليمية.

وتساعد هذه الشراكات في توسيع نطاق جهودنا في مجال تنمية القدرات، وتوفير برامج تنمية القدرات لعدد أكبر من البلدان الأعضاء حسب احتياجاتها داخل كل منطقة، مع الاستفادة من خبرائنا وقاعدتنا المعرفية.

هل ترغب في تعزيز قدرة مؤسستك على التنبؤ والتحليل والتخطيط؟

تعرف على الخدمات التي يقدمها معهد تنمية القدرات للمساعدة في هذا الصدد.

صندوق النقد الدولي
IMF.org/capdev

@IMFcapdev

@IMFcapacitydevelopment

linkedin.com/showcase/IMFcapacitydevelopment

أطر الاقتصاد الكلي والأدوات المساندة

النموذج الشامل للتوقعات التكيفية (CAEM)

يدعم النموذج إعداد التنبؤات وتحليل السياسات باستخدام أدوات مبسطة في برنامج إكسل.

أداة الكوارث الطبيعية في إطار الاقتصاد الكلي (ND_MT)

تدمج هذه الأداة المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية وآثار الاستثمارات التكيفية ضمن التوقعات الاقتصادية الكلية.

أداة ديناميكية الدين العام (DDT)

تتيح هذه الأداة تقدير مسارات الدين ومحاكاة الصدمات وحساب احتياجات التصحيح.

نموذج الدين والاستثمار والنمو والكوارث الطبيعية (DIGNAD)

يحاكي النموذج آثار الكوارث الطبيعية على البلدان النامية، مع التركيز على الأضرار الرأسمالية وخسائر الإنتاجية وقضايا الجدارة الائتمانية.

أداة ديناميكية الدين العام في ظل الكوارث الطبيعية (ND-DDT)

هذه الأداة امتداد لأداة ديناميكية الدين العام، وتتضمن آثار الكوارث الطبيعية.

نموذج التنبؤ بالتوازن الداخلي والخارجي (FINEX)

نموذج شبه هيكلي لقياس الفجوات مصمم لإعداد التنبؤات وتحليل السيناريوهات، مع التركيز بقوة على التوازن الداخلي والخارجي. ويغطي النموذج أيضا الحركة غير الكاملة لرأس المال ونظم السياسات النقدية المختلطة.

نموذج التوقعات العالمية ثلاثي المناطق (G3MOD)

نموذج شبه هيكلي لقياس الفجوات مصمم لإعداد تنبؤات القطاع الخارجي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين.

أداة أساسيات الاقتصاد الكلي (MFT)

تُستخدم هذه الأداة في التنبؤ بالسياسة الاقتصادية الكلية وتحليلها باستخدام نموذج مبسط يشمل الآثار المرتدة بين القطاعات.

التنبؤ الآني (NWC)

أدوات اقتصادية قياسية تُستخدم في التنبؤ بالأجل القريب («التنبؤ اللحظي») باستخدام مؤشرات عالية التواتر.

أداة تقدير الناتج الممكن (POET)

تُستخدم هذه الأداة في تقدير الناتج الممكن لدعم قرارات سياسة المالية العامة والسياسة النقدية.

إطار التنبؤات الاقتصادية الكلية ربع السنوية (QMFF)

يدعم إعداد تنبؤات ربع سنوية باستخدام منهج شبه هيكلي ومؤشرات قصيرة الأجل.

نموذج التوقعات ربع السنوية (QPM)

النموذج شبه الهيكلي المستخدم عادة لقياس الفجوة في البنوك المركزية التي تطبق إطارا لاستهداف التضخم. ويدعم هذا النموذج إعداد تنبؤات الأجل المتوسط.

النموذج المرجعي الأساسي لإطار الاقتصاد الكلي (SMT)

الإطار المحاسبي التقليدي لبرمجة وسياسات الاقتصاد الكلي.

النموذج الهيكلي لتحليل السياسات الاقتصادية الكلية (STAMP)

نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي الهيكلي المصمم حسب احتياجات البلد المتلقي للمساعدة الفنية لاستخدامه في تقييم المخاطر وتحليل السيناريوهات.